الإخوان المسلمون
وقضية الإصلاح السياسي في مصر

م. م. هاشم حسن حسين الشهواني (*)

ملخص البحث

اهتم الإخوان المسلمون بقضية الإصلاح السياسي في مصر منذ نشأت الجماعة، فتعاملت معها وفقا للثوابت الإسلامية والمتطلبات الاجتماعية فتدرجت بمسالة الإصلاح فبدأت بالفرد فالأسرة فالمجتمع، واخذ منها الجانب السياسي حيزا واسعا، فكان أهم مبادئها، الإيمان بالحوار والمشاركة السياسية والقبول بالأخر، فاشتركت بانتخابات مجلس الشعب المصري في البداية بالتحالف مع حزب الوفد وحصلت على بعض المقاعد.

واستمرت المشاركات في الانتخابات وكان أهمها انتخابات عام ٢٠٠٥ حيث حصل الإخوان على ٢٠% من مقاعد مجلس الشعب المصري، وبذلك أصبحت الجماعة اكبر قوة معارضة للحزب الحاكم، وكانت الجماعة قد طرحت مشاريع إصلاحية عديدة ضمنتها أفكار الجماعة في الإصلاح، وكان أهمها البرنامج الذي طرحه المرشد العام محمد مهدي عاكف عام ٢٠٠٤، عبر فيه عن اراء الإخوان الإصلاحية، مما عزز الفكرة لدى الجميع بان للإخوان حضورا في الساحة والمستقبل السياسي في مصر.

(*) مدرس مساعد، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة الموصل.

Abstract

Since the rise of The Muslim Brothers, they interested in political reform in Egypt according to the Islamic principles and social requirements, which started with individual, family and then with society. Political side was the more significant part of it, also dialogue, political participation and others acceptance. They took part in the Egyptian people council elections firstly in alliance with AL-wafd party and gained few seats.

The 2005 elections were the most important for them in which they won 20 per cent of the seats and became the greater opposition power against the ruling party. The larger reforming program pursuant to their ideas, that presented by the general adviser Mohammed. M. Akif in 2004 of which strengthen the presence of The Muslim Brothers in Egyptian political future.

مقدمة:

طالب دعاة الاتجاه الإسلامي مثل غيرهم من الأحزاب المصرية بضرورة طرح قضية الإصلاح على الساحة السياسية في البلاد، بعدما أصبحت هدفاً للكثير في العالم العربي، حيث ارتفعت وتيرة المطالبة بالإصلاح، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وزيادة الضغوط الأمريكية على الانظمة العربية لإحداث تغيير في البنى السياسية والثقافية والاقتصادية في الدول العربية.

ومن هنا يلحظ الباحث في هذا الجانب أن الموضوع فيه ملابسات كثيرة لتناوله قضية سياسية لازالت ساخنة. من جانبٍ أخر يناقش الموضوع أراءً وأفكاراً لها ارتباطاً عضوياً بعقائد وإيديولوجيات سياسية ودينية مختلفة.

تبحث الدراسة في المبحث الأول في الرؤى والمنطلقات الفكرية والسياسية للإخوان المسلمين حول قضية الإصلاح السياسي في مصر، ويأتي ذلك وسط معارضة ورفض قوي من قبل الحكومة للإخوان المسلمين الذي أنتج علاقات لا يمكن أن توصف إلا بالسيئة.

اضطر الإخوان إلى اتخاذ وسائل بديلة لبلوغ أهدافهم، ودخولهم المعترك السياسي فرشحوا عدداً من الشخصيات القيادية للبرلمان عبر دخولهم في تحالفات مع أحزاب أخرى مستغلة صفتها القانونية، فكانت مشاركاتهم في البرلمان في انتخابات عام ١٩٨٤، والأعوام التي تلته حتى دخولهم الانتخابات الأخيرة بشكل مستقل عام ٢٠٠٥ والتي حقق فيها الأخوان نتائج مهمة، وهي محاور ناقشها البحث في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث فيدور حول مجموعة الأفكار الإصلاحية التي أخذت الجماعة تطرحها بين الحين والأخر، وكان أهمها وأكثرها شمولا (وثيقة المبادرة) التي طرحها المرشد العام للإخوان المسلمين (محمد مهدي عاكف) في عام ٢٠٠٤، والتي بين فيها الأسس الفكرية والمبادئ العامة للإصلاح من وجهة نظر الإخوان.

وبينت الدراسة في المبحث الرابع ردود الأفعال لدى الأخوان حول أهم الانتقادات التي وجهت أليهم وتناولت أيضا قضية المراجعات والمعالجات الفكرية والإيضاحات الفقهية لما طرأ على الساحة السياسية من منافع ومفاسد بقدر تطلب الأمر من معالجات، وأخيرا استعرض المبحث الخامس مستقبل الإخوان المسلمين في مصر.

تمهيد:

شهدت الساحة السياسية المصرية خلال الفترة القصيرة الماضية العديد من المتغيرات، التي طرحت الكثير من التساؤلات حول مستقبل التطور السياسي في البلاد، وتتمثل أهم هذه المتغيرات فيما يلي :

- بروز توجهات قوية داخل الأحزاب السياسية على خلافاتها واختلافاتها، للتنسيق فيما بينها للضغط على النظام الحاكم، من أجل التحول الديمقراطي. وقد أثمر التلاقي والتنسيق بين الأحزاب عن تشكيل ما سمى بـ (أحزاب التوافق والإصلاح) وهذا تطور لم يسبق له مثيل منذ العمل بنظام التعددية الحزبية في العام١٩٧٧.
- ازدياد التظاهرات المطالبة بالإصلاح في الشارع المصري. واللافت في هذا السياق خروج الإخوان المسلمين وللمرة الأولى منذ عقود طويلة، للتظاهر في الشارع رغم الحظر الرسمي لها.

- ظهور عدد من الأحزاب السياسية، وهذه الأحزاب وجدت نفسها بعد فترة وجيزة من تأسيسها في معترك الحياة السياسية(*).
- حدوث تطور مثير للانتباه في دور منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال السياسي، ونشأة العديد من الصحف المستقلة خلال الأعوام الماضية والتي وفرت مجالاً جديداً لحرية الرأي والتعبير.
- للتعبير عن حرية الرأي والنقد البناء ظهرت توجهات قوية للمراجعة الذاتية من قبل بعض المؤسسات التي كان يعتمد عليها النظام الحاكم لتثبيت شرعيته، ويشار في هذا السياق لما شهدته مؤسسة القض-*ء من تطورات في مواقفها_وجدل حول ضرورة توافر ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية في المستقبل.
- ويضاف إلى هذه المتغيرات الداخلية، الضغوط الخارجية المتصاعدة التي تعرض لها النظام الحاكم خلال الأعوام الأخيرة، من قبل الولايات المتحدة باستخدام الجانب الاقتصادي(*)، في وقت شهدت فيه مصر أزمات اقتصادية خانقة استفحلت خلال السنوات الأخيرة(١).

حملت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر معها رياح التغيير لتؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وأحدثت حالة من المراجعة لكل ما هو قائم من سياسات وإستراتيجيات لأكبر تنظيم إسلامي عالمي وهو التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، الذي مارس دوراً مؤثراً في المجتمع واستطاع رغم عدم امتلاكه الصفة القانونية، أن ينال تصويتاً شعبياً لمرشحيه في الانتخابات التشريعية وفي انتخابات النقابات ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى أو تقديمهم كمرشحين مستقلين(٢).

ثمة إجماع على وجود تغيرات طرأت على حركة الإخوان منذ مطلع الثمانينات ومحاولاتها في أن توجد لها موقعاً مشروعاً على ساحة العمل السياسي من خلال بوابة الأحزاب. وتجدر الإشارة إلى ان جماعة الإخوان قرروا في تلك الفترة الانخراط في الأنظمة القائمة وهو ركن أساسي ضمن إستراتيجيتهم القائمة على توضيح موقفهم من قضايا

أساسية، مثل المشاركة السياسية في الأنظمة القائمة، ومشاركة المرأة في الانتخاب وفي المجالس النيابية، والتعددية السياسية[٣].

هناك من يرى أن التنظيم العالمي للإخوان[*] كان دائما عائقا أمام الحركات والأحزاب الإسلامية المحلية، لاسيما حركة حماس وجبهة العمل الإسلامي في الأردن والحزب الإسلامي العراقي. وفي هذا الصدد يقول احد الكتاب:" إن التنظيم العالمي للإخوان يشكل قيدا على الحركات الإسلامية في طريقها نحو الإصلاح والتغيير، وثمة شواهد كثيرة، أولها تجاهله لواقع هذه الحركات الداخلي وطبيعة العلاقة مع الأنظمة فيها"[٤].

ولتوضيح هذا الجانب ولتبيان رأي ومواقف الإخوان حول حدود اجتهاد وحركة التنظيمات المحلية رد(محمد مهدي عاكف) المرشد العام حين سئل عن مشاركة الإخوان في العراق في الحكم مع وجود المحتل وفي فلسطين ومدى قناعة الإخوان بذلك فقال:" نحن منهم وهم منا وينطبق عليهم ما قلته بالنسبة للعراق، هم وشأنهم ويديرون أمورهم وأنا لا أستطيع أن يكون لي رأي معهم مادمت لا أشاركهم ولا أقاتل معهم، أو أقاوم معهم فلهم الحرية الكاملة فيما يتخذون من قرارات فلكل بلد له خصوصية ولأهله الحق بالاجتهاد حسب الموقف الراهن"[٥].

إن مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب، ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات، يجد أن هذه الأصول تنطبق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، لهذا يعتقد (الإخوان المسلمون)أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب أنظمة الحكم للإسلام. وهذه الفكرة عالجها رواد النهضة الإسلامية الحديثة أمثال (جمال الدين الأفغاني) و(محمد عبدة) وغيرهما وتعامل معها (حسن البنا)[*] بشكل أو بأخر وهو اجتهاد الغاية منه إحداث مقارنة مع العصر الحديث لا أكثر[٦].

لا يبدو الخوض في تفاصيل التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان المصري الذي يهيمن عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مسألة بسيطة، من حيث تكريسها للواقع القائم، وربما زيادته سوءًا بتكريسها لنهج التوريث ومنح رموزه الجدد اليد الطولى في

تقرير مصير البلاد من دون رقيب، لان ما يجري في مصر والعالم العربي عموماً يطرح تحدياً بالغ الأهمية في هذا الجانب في وجه المعارضة والمجتمع المدني والنخب الفكرية والسياسية والجماهير بشأن وسائل الرد على التوجهات الجديدة للنظام السياسي العربي(٧).

إن ما شهدته مصر عقب تعديل المادة (٧٦) من الدستور في عام ٢٠٠٥ ، يعكس بصورة واضحة أزمة النظام السياسي المصري جعلت أداءه محكوما بتوازنات ضيقة، وضعته في صورة أقرب لأداء مؤسسة حكومية تخاف من الجديد بل وتضع القيود أمامه، وتهرب من المنافسة، فتحيط نفسها بترسانة من القوانين المقيدة لحقوق الآخرين في منافستها، ولعل البداية كانت بالاكتفاء بتعديل المادة (٧٦) من الدستور دون محاولة الاقتراب من المادة (٧٧) ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية غير مقيدٍ بأي مدة، ويتحول وفق الأوضاع الحالية لانتخاب مدى الحياة(٨).

وقد ساهم تعدد السمات القانونية لقوى المعارضة على النحو المشار إليه، في تعدد آليات التعبير عن مطالب الإصلاح السياسي وطموحاته، وكذلك على حجم المشاركة في عملية التغيير، فبينما تشارك الأحزاب القانونية في الحوار مع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فإن القوى السياسية الأخرى خارج المنظومة القانونية(منها الإخوان)، تعمد إلى اللجوء إلى كافة آليات التعبير السلمي كالتظاهرات والاجتماعات والمؤتمرات، حتى وإن لم تحصل على التصريح القانوني لذلك، وهدفها الرئيس هو تعبئة الناس وراء مطالب الإصلاح، وتشكيل موجاتٍ من الضغط الداخلي على النظام حتى يستجيب لتلك المطالب(٩).

يعتمد الإخوان كما يقول (عصام العريان) أحد قيادي الإخوان في ممارسة نشاطهم السياسي وسائل العصر، فهم يقبلون بالتعددية السياسية، ويعملون على تنظيم صفوفهم في إطار القانون، لذلك فهم شكلوا أحزابا سياسية في بلاد مثل الأردن، واليمن، والجزائر، والعراق، ويطالبون بذلك في مصر والكويت وغيرها(١٠).

هذا التوظيف المعتدل أصبح جزءاً مهماً في خطاب الإخوان ليشمل الأبعاد الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، ففي ظروف المجتمع المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين والحرية النسبية التي تمتع بها المصريون لم تظهر إشكالية اغتصاب السلطة،

وبالتالي لم تكن جزءاً من برامج الإخوان ومع أن الأستاذ (حسن البنَّا) هدف إلى أسلمة الدولة المجتمع، إلا انه كان يهدف أيضا إلى التواصل سلمياً مع النظام السياسي ومنافسة الأحزاب الأخرى(١١).

المبحث الأول

علاقة الإخوان بالنظام السياسي في مصر:

يمكن القول ان علاقة الإخوان المسلمون في مصر منذ تأسيسها عام ١٩٢٨، كانت سيئة بالنظام السياسي، ويشعر قادة الجماعة وأعضاؤها أن أوضاعهم في ظل حكم الرئيس (حسني مبارك) لا تختلف جوهريا عما كانت عليه الحقبة التي تواصلت عشرين عاما ما بين ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وقرار السادات بتخفيف الضغط عن الجماعة في عام١٩٧٢ (*)، فما تزال التهمة الأساسية التي توجه لأي معتقل منهم نفسها لم تتغير – الانتماء لتنظيم محظور –بالإضافة للتهم الأخرى ذات الطابع السياسي(١٢).

ويتوقع المراقبون أن تكتسب علاقة الإخوان بالسلطة أهمية أكبر في المستقبل، بعدما بات الحكام العرب و(الأمريكان) مقتنعين بأن القمع المباشر لا يفيد، وأن التضييق الكامل يولد الانفجار، وأن إستراتيجية الاحتواء هي الأجدر بالإتباع(١٣).

في عهد الرئيس المصري السابق(أنور السادات) ١٩٧٠–١٩٨١ ، وبعد أن خرج الإخوان من المعتقلات كان أمامهم عدة أمور للقيام بها أولاً: إعادة بناء الكيان العام للجماعة. ثانياً: تأكيد أن التعددية السياسية والحزبية ضمانة ضد الاستبداد. ثالثاً: مقاومة التيارات الدينية المتشددة واستيعاب الطاقات الشبابية المقبلة(١٤). وحسم الإخوان وجهتهم، وقرروا الالتحاق التدريجي بحركة التغيير الدستوري والنيابي، وبدأوا بالمشاركة المحدودة عن طريق خوض بعض الإخوان للانتخابات والترشيح بصفة فردية عام ١٩٧٩ ،وأكد الإخوان في حركتهم الجديدة التي بدأت في السبعينات أن الاحتكاك بالمجتمع والتواصل مع مشكلاته كفيل بإنضاج أفكارهم الإصلاحية(١٥).

وفي عهد الرئيس الحالي حسني مبارك اشترك الإخوان عدة مرات بالانتخابات النيابية عبر تحالفات مع أحزاب عدة كما سيأتي تفصيله لاحقاً أمثال حزب الوفد وحزب العمل والأحرار، واستطاعوا الحصول على عدد من المقاعد في البرلمان في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ وما تلاها من دورات انتخابية كما سنرى لاحقاً، وإزاء تلك الفترة يجمع العديد من المراقبين أن وجود الإخوان شكل مركز ثقل في المعارضة، وأثرى وجودها، وجسد أمام الحكومة معارضة حقيقية تجيد الإحراج والمكاشفة والمناقشة(١٦).

وتعمد الحكومة المصرية في أحيان كثيرة باستمالة الإخوان عن طريق طرح بعض الأفكار، ومؤخراً وصف عضو مكتب الإرشاد (عبد المنعم أبو الفتوح) عرض الرئيس مبارك للإخوان بالانخراط في الأحزاب السياسية ، بديلاً عن تأسيس حزب مستقل لهم، بأنه عرض لا يليق بحركة في حجم ووضع الإخوان كأكبر قوة سياسية في مصر(١٧).

وفي السياق ذاته وحينما سئل المرشد العام محمد مهدي عاكف عن مدى قناعتهم بإقامة حزب سياسي؟ أجاب بان لا مانع لدينا من إقامة حزب سياسي مدني له مرجعيته الإسلامية، غير أنه لن يكون مقبولاً من لجنة الأحزاب التي تمنح الموافقة لإقامة الأحزاب حسب رغبة النظام وعلى مقاييسه التي قتلت الحياة الحزبية في مصر(١٨). وكرر الإجابة عندما سئل ما الذي ستفعلونه بعدما أقر مجلس الشعب التعديلات الدستورية؟ هل ستؤسسون حزباً سياسياً بمرجعية دينية؟ فأجاب نحن لن نؤسس حزبا سياسيا في ظل هذه الظروف الحالية التي الأصل فيها عدم السماح بتأسيس أحزاب من قبل لجنة الأحزاب أو محكمة الأحزاب حيث رفضت المحكمة (١٢) حزباً دفعة واحدة في الأيام القليلة السابقة، ونحن أيضاً لن نعلن عن حزب من طرفٍ واحد لأننا نحترم الدستور ولا نريد أن نخالف القوانين المعمول بها، نحن نريد: إصلاح سياسي يغير المناخ الحالي كله بحيث يسمح بتأسيس الأحزاب لمجرد الإخطار دون الحصول على موافقات حكومية، و يشترط فقط ألا تكون للأحزاب أي ميليشيات أو نشاطات عسكرية وألا يكون في برامجها أي تمييز بين المواطنين على أي أساس كان عرقي أو ديني، بل تكون بالمساواة بين كل المواطنين(١٩).

لذا فان الإخوان يصرون بالقول بضرورة إيجاد إصلاح حقيقي، لكن النظام يخشى ذلك لأنه يهدد وجوده، ورغم ذلك فإن برامج الإخوان في مجال الإصلاح السياسي مطروحة وتتم عبر رؤى واقتراحات وبيانات يتقدم بها نواب الإخوان في البرلمان وفي المحافل العامة، لكن عادة ما يطغى صوت الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ولغة الجمود على واقع الحياة السياسية لضرب أية تجارب إصلاحية وينقض النظام كل وعوده الإصلاحية (٢٠).

وهناك أمثلة كثيرة للتدليل على ذلك، في إحدى المناسبات صرح رئيس الوزراء المصري (احمد نظيف) قائلاً: "إن تجربة الإصلاح السياسي أتت بالإخوان للبرلمان وإننا يجب أن نعيد النظر في قضية الإصلاح السياسي ولسنا في عجلة من أمرنا، فالإصلاح قد

يستغرق عدة سنوات"، وهو ما يعد تراجعا صريحا عن البرنامج الانتخابي الذي وعد به الرئيس مبارك من خلاله الشعب بحزمة من الإصلاحات السياسية والدستورية، فمد العمل بقانون الطوارئ لعامين قادمين وتأجيل الانتخابات المحلية لعامين أيضا هي أيضا من قبيل الإرباك الحكومي والتراجع[٢١].

يقول أحد كتاب الإخوان":لقد رسمنا للحكومات المصرية المتعاقبة كثيراً من مناهج الإصلاح وتقدمنا لكثير منها بمذكرات في كثير من الشؤون التي تمس صميم الحياة المصرية. لقد لفتنا نظرها إلى وجوب العناية بإصلاح الأداة الحكومية نفسها والقضاء على الاستثناءات والى إصلاح منابع الثقافة العامة بإعادة النظر في سياسة التعليم ومراقبة الصحف والكتب والسينما والمسارح والإذاعة وتوجيهها الوجه الصحيحة وإصلاح القانون باستنباطه من شرائع الإسلام"[٢٢].

وإزاء ما سبق ثمة قراءات قد تبدو مبررة بعض الشيء من جانب النظام إزاء الأحداث الأخيرة التي يواجهها:

١. مسألة التهديد السياسي بدا أنها تعتبر بالنسبة للنظام المصري أخطرَ بكثير من التهديد الأيديولوجي، فالإخوان المسلمون_في مجلس الشعب كانوا مع مختلف القوى التي طالبت بالديمقراطية مثل القضاة والعلمانيين، كما لم يركِّزوا على القضايا الدينية فقط في عملهم البرلماني، وهذه المواقف ربما جعلت النظام ينظر إلى الجماعة على أنها تمثِّل تهديداً سياسياً له بدلاً من النظرة السابقة لها بأنها تمثل تهديدًا أيديولوجيًّاً.
٢. إجراءات الدولة لن تخرج عن هدف محاولة "تحييد وإضعاف" الجماعة ، خاصة في الجانب السياسي، فقد يكون من المعروف أن الدولة لم تقرر استئصال الجماعة كلياً من الحياة العامة، ولا توجد نية - وربما قدرة -على إجراء محاولة إقصائية شاملة كالتي تعرضت لها الجماعة بعد محاولة اغتيال الرئيس (جمال عبد الناصر) عام ١٩٥٤ أو عقب حملة ١٩٦٥ أو بعد تداعيات المواجهات الساخنة في عهد السادات التي انتهت باغتياله عام١٩٨١ [٢٣].

من بين القضايا المهمة التي أثارها الإخوان إزاء النظام قيامهم بتقديم مبادرة تحمل رؤيتهم للإصلاح الدستوري في البلاد، ترتكز على تحويل شكل النظام السياسي في مصر إلى نظام برلماني، يعطى فيه البرلمان السلطة الكاملة في تشكيل الحكومة عبر الانتخابات العامة، ومحاسبتها، وسحب الثقة منها، والرقابة على كافة الهيئات، وإقرار المعاهدات الخارجية، ورسم السياسات العامة للدولة، كما تتيح لأول مرة لقبطي (مسيحي) أن يتولى رئاسة البلاد. وقال نواب الإخوان خلال عرضهم وثيقة "رؤية الإخوان المسلمين للإصلاح الدستوري بمصر" في مؤتمر عقد في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إنهم يقترحون أن تصبح صلاحيات رئيس الجمهورية "شرفية فقط"، على أن لا تزيد مدة ولايته في الرئاسة عن (٥) أعوام، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين، مع إعطاء كل الصلاحيات التنفيذية لرئيس الحكومة، المسؤول أمام البرلمان [٢٤].

وعلى خلفية إثارة قضية الإصلاح الدستوري وما رافق تعديل المادة (٧٦) والمادة (٧٧) شهدت شوارع القاهرة والمحافظات مظاهرات تطالب بتغيير النظام وتعترض على مد أجل بقاء الرئيس المصري (حسني مبارك) على كرسي الحكم لفترة خامسة، وعلى الاتجاه لتوريث السلطة إلى نجله (جمال) لم تكن الجماعة هي التي صنعته، أو مارست فيه الدور الرئيس، وإنما كان المبادر به، والمؤثر الرئيس فيه ، الحركات الاحتجاجية الجديدة ، والتي أصطلح على تسميتها (كفاية) [*] ، غير أن (جماعة الإخوان) هي الأفضل تنظيماً من الجميع. وقد بدا جلياً فيما بعد أن النظام، الذي أدار المعركة مع الأخوان استغل ما حققوه في الانتخابات ببراعة للضغط على الأمريكيين والأوربيين، حتى يكفوا عن المطالبة باحترام حقوق الإنسان، و تحقيق الديمقراطية ، واستخدام فزّاعة (الأصوليين)، في إثارة قلق الولايات المتحدة والغرب، من أي تغيير ديمقراطي يحدث في مصر[٢٥].

وأكد الدكتور (عبد المنعم أبو الفتوح) عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين أن توريث الحكم لنجل الرئيس المصري سوف يتم بالقوة. مشيرًا إلى أن ما يتعرض له (الإخوان المسلمين) في مصر الآن من اعتقالات وزج العديد من قيادات الجماعة في السجن هو حلقة في سلسلة لتمهيد الوضع لتوريث الحكم لنجله، وشدد أبو

الفتوح على أن جميع قوى المجتمع المصري ترفض أن تُحكم بهذه الطريقة، ويعدون التوريث إهانة لهم وللشعب المصري[٢٦].

المبحث الثاني

مشاركة الإخوان في مجلس الشعب (البرلمان):

قبل الدخول في تفاصيل مشاركة الإخوان في الانتخابات البرلمانية يمكن تقسيم تجربتهم التي خاضوها خلال ربع قرن الأخيرة إلى ثلاث مراحل:

١. المشاركة الفردية.
٢. التحالف مع الأحزاب.
٣. المشاركة في إطار المنع .

انطلاقاً من قناعة الإخوان بالمشاركة والعمل السياسي الذي يقصد به: دخول أو اشتراك أحد الأطراف أو القوى السياسية في ساحة العمل السياسي من منطق القبول بالتعامل مع النظام السياسي من خلال قواعده، واعتبار ذلك جزءاً من متطلبات الدعوة[٢٧]. لابد أن نشير إلى المشاركات الأولى في العمل النيابي حيث ترشَّح مؤسس الجماعة (حسن البنَّا) مرتين في دائرة الإسماعيلية وفي المرة الثانية ترشح معه عدد من الإخوان، تحت مظلة البرامج الاجتماعية والسياسية، والتي كان جزءاً من مهماتها: الرقابة على إبرام الاتفاقيات والمفاوضات، التي كانت تُجرى من وقتٍ لآخر مع الاحتلال البريطاني[٢٨].

وكانت الأزمة مع قيادة تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٤ نتيجة عدة أمور من أهمها: عودة الحياة النيابية، وانضمامهم إلى (اللواء محمد نجيب) –أول رئيس يحكم مصر حكما جمهوريا– في صراعه مع(عبد الناصر) حول عودة الضباط إلى ثكناتهم، واستئناف الحياة الديمقراطية. كما أن اختيار السادات في حكمه التوجه إلى الغرب اقتضى إجراء تحولات سياسية كان منها إخراج الإخوان من السجون بعفوٍ عام من الرئيس، وبدأت مرحلة الديمقراطية الساداتية "ذات الأنياب والمفرمة" كما وصفها هو، فكانت ديمقراطيةً شكليةً جداً القصد منها إرضاء الغرب[٢٩].

ويمكن اعتبار عام ١٩٨٤ بدايةً لتقويم الأداء السياسي للإخوان في مصر بعد ثورة يوليو، باعتبارها المشاركة الرسمية الأولى، فهي تمثل بداية دخول الإخوان ساحة العمل السياسي بشكلٍ واضح حيث تم التعاون مع حزب الوفد عبر ترشيح بعض الشخصيات الإخوانية على قوائمه، وعلى هذا فان الدراسة في هذا الباب ستركز على المرحلة التي تلت هذا التاريخ لمشاركة الإخوان، ونتيجة لتلك المشاركة دخل (٦) أعضاء من الإخوان البرلمان، وهم: (حسن الجمل)، و(محفوظ حلمي)، و(محمد المراغي)، و(محمد الشيشتاني)، و(حسني عبد الباقي)، و(عبد الغفار عزيز)، وهو ما يجعل عام ١٩٨٤ من العلامات البارزة في تاريخ العمل السياسي للإخوان وقد كان هذا التحالف نتيجة لاتفاقٍ بين (عمر التلمساني) المرشد الثالث للإخوان و(فؤاد سراج الدين باشا) زعيم حزب الوفد، وكانت مدة السجن التي قضاها التلمساني مع فؤاد باشا في أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٨١ تأثيرًا مشتركًا في هذا التقارب، وكثيرًا ما كانا في خلافٍ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وكان كل منهما يمثل اتجاهًا مختلفًا؛ فالإخوان جماعة إسلامية، أما الوفد فهو حزب ليبرالي، إلا أن ما وضعته السلطة من قيود كان كفيلاً في أن يقبل كل من الطرفين هذا التحالف، فالوفد كان متأكدًا أنه لن يحوز على نسبة الـ(٨%) من الأصوات، كما أن فرصة مشاركة الإخوان في الانتخابات دون التحالف مع حزبٍ رسمي تكاد تكون معدومة، ولذلك كان التحالف الذي وصفه المستشار (محمد مأمون الهضيبي) المتحدث بأسم الإخوان المسلمون وقتها بأنه تعاون، وليس فرضًا لرأي أحد الطرفين على الآخر[٣٠].

أما الظروف التي أحاطت بالانتخابات وكيف تعامل النظام السياسي مع هذا التحالف الجديد الذي يضم جناحين لهما وجودهما التاريخي والشعبي؟ والإجابة على هذا السؤال كانت واضحة من أول يوم عقد فيه المجلس جلساته عندما أعلن الحزب الحاكم - صاحب الأغلبية بالمجلس -عن اختيار (رفعت المحجوب) رئيسًا لمجلس الشعب، وهو الاختيار الذي كان له أسبابه الهامة، منها :أن رفعت المحجوب يُعد من الحرس التقليدي لثورة يوليو، وعمل بفلسفتها ومنهجها حتى وصل إلى أمين عام (تنظيم الاتحاد الاشتراكي) عام ١٩٧٥، وهو التنظيم السياسي الوحيد وقتها[٣١].

والأهم من ذلك كله كان اختياره رداً على مشاركة الإخوان في هذا المجلس ضمن قائمة حزب الوفد وإعلانهم عن موقفهم من تطبيق الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى اقتناع القيادة السياسية أنه خير مَن يتصدى للإخوان، نظراً لما يمتاز به من ثقافة واسعة، تمكنه من مقارعة الإخوان في أي حوارٍ أو جدال يتعلق بالقضايا الشرعية والدينية، ولم يمنع ذلك كله من وجود هدفٍ آخر لم يكن خافيًا على أحد، وهو محاولة احتواء الإخوان، وجعلهم جزءًا عاديًّا من نسيج النظام السياسي الجديد وبدون مصادمات أو مواجهات مع هذا النظام[٣٢].

ثم جاءت انتخابات عام ١٩٨٧ وحينها طرح الإخوان شعار(الإسلام هو الحل) ودخل الإخوان التحالف الإسلامي مع حزبي (العمل)[*] و(الأحرار) وقد أثمرت مشاركتهم عن (٥٦) مقعدًا منها (٣٧) مقعدًا للإخوان، وإزاء تلك الفترة يجمع العديد من المراقبين أن وجود الإخوان كمركز ثقلٍ في المعارضة جسد أمام الحكومة معارضةً حقيقية، وبالطبع لا يمكن تجاهل تعيين الحزب الوطني الحاكم الأقباط في مجلس الشعب بدلاً من ترشيحهم، قام الإخوان بترشيح الأقباط في أسيوط ، ورشح عنهم (جمال أسعد عبد الملاك) ليكون أول قبطي يدخل البرلمان بالانتخاب منذ عودة التعددية في مصر، ويكون بذلك على قائمة الإخوان، وهو ما يؤكد وجهة نظر الإخوان الفقهية فيما يخص العمل النيابي[٣٣].

وتقدم ترتيب الجماعة بذلك لتحتل الترتيب الثاني بعد الحزب الحاكم–٦٩% من الأصوات– من حيث عدد الأصوات والمقاعد التي فازت بها، (٣٧) مقعداً، احتل الإخوان المرتبة الأولى في صفوف المعارضة، وليس ذلك فحسب، بل إنَّ هذه الانتخابات أفرزت شخصيات سياسية برلمانية أثرت في الحياة السياسية في هذه الفترة، وما بعدها منهم المستشار محمد مأمون الهضيبي المرشد العام السادس للجماعة، و محمد مهدي عاكف المرشد الحالي للجماعة، و(أحمد سيف الإسلام) نجل مؤسس الجماعة حسن ألبنا،وغيرهم كثير، وقد أعطى ذلك الإخوان ثقلاً في المعارضة[٣٤].

ساعدت نتائج اشتراك الإخوان في البرلمان وحرصها على المشاركة السياسية وانفتاحها أكثر على التعددية والديمقراطية هذا الانفتاح اتضحت صورته في وثيقة رسمية صدرت عن الإخوان جاء فيها :" إننا نؤمن بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي وانه لا

حاجة لان تضع السلطة قيوداً من جانبها على تكوين ونشاط الجماعات أو الأحزاب السياسية، لم يقتصر الإخوان المسلمون على تبني الديمقراطية والتعددية السياسية والتغيير السلمي كممارسة فحسب، وإنما تقدموا في طريقة التنظير لهذا الخيار بعدما تقدموا في ممارسته على صعيد العمل النقابي والعمل السياسي" (٣٥).

عدت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ تطوراً مهماً في الحياة السياسية للجماعة، الأولى أنها تعد أول تجربة برلمانية للجماعة منذ قيام حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، وأما الثانية فمارست الدور الهام في تكريس الحضور السياسي للجماعة، سواء في الشارع أم في أهم المؤسسات السياسية وهو البرلمان، حيث كانت التجربة البرلمانية لجماعة الإخوان في الفترة (١٩٨٤-١٩٨٧) بمثابة مرحلة تلمس الطريق في المجال السياسي، في حين أن التجربة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٠) كانت بمثابة تأكيد الوجود وتثبيت الأقدام على الساحة السياسية العامة في مصر (٣٦).

وكشفت انتخابات عام ١٩٨٧ حجم قوة الجماعة في الشارع المصري وزاد من قلق الحكومة المصرية أن استثمر الإخوان انتخابات النقابات المهنية وحققوا مكاسب قوية بشكلٍ ملفت للنظر في: نقابة المهندسين عام ١٩٨٥، ونقابة الأطباء عام ١٩٨٦، ونقابة المهندسين عام١٩٨٧، ونقابة الصيادلة عام ١٩٨٨، ونقابة المعلمين، وفي عام١٩٨٩ أضافوا إلى كل ذلك سيطرتهم على نوادي هيئات التدريس في الجامعات الكبرى(٣٧).

ولم يستمر مجلس عام ١٩٨٧ كثيرًا، حيث حكمت المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٩٠ ببطلانه لعدم دستورية قانون القائمة النسبية الذي أجريت به الانتخابات، ثم جاءت انتخابات١٩٩٠ التي قاطعها الإخوان مع باقي الأحزاب والقوى السياسية الأخرى عدا حزب (التجمع اليساري) لعدم وجود ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات(٣٨).

وشهدت تسعينيات القرن الماضي العديد من المواقف السياسية التي ساهم الإخوان في إقرارها، أهمها مساندة موقف المعارضة في مقاطعة انتخابات ١٩٩٠، ودعم هذا الموقف بعدة بيانات حول الإصلاح السياسي والدستوري، وهو ما يعكس نوعًا من التحالف والانسجام بين النقابات والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى البيانات التي كانت تصدر وتطالب باحترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين وإنهاء حالة الطوارئ، كما أفرزت

عدة نتائج إيجابية كان أهمها هو صدور "وثيقة عام ١٩٩٤" التي أكدت على الشورى والتعددية السياسية والديمقراطية، وأهمية التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة، واحترام حرية التعبير، وتشكيل الأحزاب السياسية، كما حسم الإخوان موقفهم من قضايا المواطنة التي تمنحها الدولة لرعاياها، وحق المرأة في الترشيح والانتخابات للمجالس النيابية [٣٩].

لا يمكن فصل مشاركة الإخوان في انتخابات ١٩٩٥ عما حدث في سنة١٩٩٠ وما تلاها، فقرار مقاطعة أحزاب المعارضة لم يدفع النظام إلى أحداث أية إصلاحات ديمقراطية، ولذلك ارتبطت المشاركة الواسعة للإخوان: ترشيح حوالي (١٥٠) شخص في انتخابات مجلس الشعب١٩٩٥، بالتضييق الشديد والمتصاعد على أنشطة الجماعة منذ عام١٩٩٢ والتي اتخذت أشكالاً متعددة، تشريعية وأمنية وإعلامية حتى بلغت المواجهات ذروتها في المحاكمات العسكرية لعدد من قيادات الجماعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥[٤٠].

وتكتسب انتخابات عام ٢٠٠٠ التي أجريت على ثلاث مراحل خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام أهميةً خاصةً، لأنها جاءت في إطار سياسي لم يكن في صالح المجلس من حيث ممارسة صلاحياته وسلطاته التي افتقدها أمام السلطة التنفيذية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت هذه الانتخابات فرصة للقوى والأحزاب السياسية التي قررت خوض تلك الانتخابات لاختبار وجودها في الشارع المصري، خاصةً وأنها الانتخابات الأولى التي جرت في ظل إشراف قضائي، إلا أن هذا لم يمنع الحكومة المصرية من ممارسة الضغط والتأثير على مجريات الأمور فاستطاعت بمقتضى مخططها الإطاحة بنائبي الإخوان (جمال حشمت) عام ٢٠٠٣، و(عزب مصطفى) عام ٢٠٠٤[٤١].

هذه البيئة الداخلية والحراك السياسي الذي شهدته البلاد طوال عامي٢٠٠٤، ٢٠٠٥، والملابسات الدولية المحيطة ، جعلت الرئيس مبارك يطلب من مجلس الشعب تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وهي المادة الخاصة برئاسة الجمهورية، بما يسمح بانتخابات رئاسية تعددية في مصر لأول مرة، والتعديل ينصب على أن يتم انتخاب رئيس

الدولة بالاقتراع السري والمباشر في انتخابات حرة ونزيهة ليغير من طبيعة النظام نفسه ويضفي على الشخص المنتخب الشرعية، وهذا التعديل يعد سلاحاً ذو حدين، فالشخص المنتخب يمثل أعلى سلطة سياسية وقانونية وبالتالي فهو يملك سلطات واسعة لا يمكن لأي جهة أو حزب معارض أو مؤسسة مستقلة الاعتراض عليه لكونه يمثل إرادة الشعب(٤٢).

وعلى خلفية هذه التعديلات أجريت انتخابات ٢٠٠٥ لمجلس الشعب، خرج منها الأخوان أكبر الفائزين، حيث حرصوا على ترشيح (١٥٠) عضوًا فقط بنسبة ثلث أعضاء البرلمان تقريبًا(٤٣). معنى هذا أن يفسح الإخوان الطريق للحزب الوطني الحاكم للحصول على أغلبية الثلثين اللازمة للسيطرة على قرارات المجلس – ثمانية وثمانين مقعدا من أصل (٤٤٠) مقعدا– جرى التنافس عليها، وعليه فقد مثلت أخبار الجماعة ومرشحيها ونسب المقاعد مثاراً للجدل والشائعات والاتهامات(٤٤). وفي ذلك إشارةً واضحة وذات مغزى لتهدئة مخاوف النظام من أنها لا تستهدف السيطرة على البرلمان أو تهديد أغلبية الحزب الوطني الحاكم (ثلثي المقاعد) اللازمة لتمرير التشريعات التي ترغب فيها الحكومة، وقد برر محمد مهدي عاكف -المرشد للعام الجماعة-هذا الإجراء بقوله لجريدة طوكيو اليابانية :"إن الظروف المحلية لا تسمح بذلك، فما زالت مصر تُحكم بعقلية استبدادية"(٤٥).

يستشف من فوز الإخوان بالانتخابات بهذا العدد الكبير من المقاعد لأول مرة عدة امور يمكن تلخيصها بما يلي:

١. تصاعد نفوذ وقوة الجماعة وذلك يستدعي تغيير نمط التعامل الرسمي معهم والاعتراف بوجودهم والسعي لخلق نمطٍ أو شكلٍ سياسي معين لاستيعابهم في المنظومة السياسية سواءً من خلال حزب رسمي مدني أو أشكالٍ أخرى.
٢. أن القوى غير الحزبية وغير المعترف بها رسميًا هي الأكثر تأثيرًا وشعبية في الشارع المصري.
٣. إن فوز الإخوان بهذه النسبة من المقاعد، دليل على اتساع قاعدة المعارضة للأحزاب الموجودة على الساحة عمومًا، وعدم القناعة بالتغيير الذي أحدثه الحزب الوطني على نفسه أو الوعود التي أطلقها لتحسين أحوال معيشة الشعب.

٤. الإخوان باتوا عنصراً مهماً في الساحة السياسية يؤخذ في اعتبارات الحكومة والمعارضة معًا، وهذا يحتم إدخالهم المعادلة السياسية وعدم إقصائهم[٤٦].
٥. وأخيراً أن هذا الإنجاز البرلماني، غير المسبوق، قد سبب صدمة عنيفة لأقباط مصر، وهو ما دفع الدكتور(ميلاد حنا)، إلى التهديد بأن: "أقباط مصر سوف يهاجرون منها، إذا وصل(الأخوان المسلمون) إلى سدة الحكم فيه "، ودفع آخرون إلى المطالبة بـ (حزب للأقباط) أو جماعة (للإخوان الأقباط) أسوة بجماعة (الأخوان المسلمون)، وهو أمر رأى فيه الإخوان انه غير مبرر لان الأقباط في نظرهم مواطنون مصريون لهم حقوق المواطنة كاملة[٤٧].

وصفوة القول يمكن إيجاز تطور مشاركة الإخوان في انتخابات مجلس الشعب بالاتي:

١. المشاركة الفردية، ترشيح حسن البنا للانتخابات مرتين مرة في الأربعينات، والمرة الثانية مع عددٍ من الإخوان، بينما شارك في السبعينات كل من (صلاح أبو إسماعيل) و (حسن الجمل).
٢. انتخابات عام ١٩٨٤ فاز فيها (٩) من الإخوان، وعام ١٩٨٧ فاز (٣٧)، وعام ١٩٩٠ قاطع الإخوان الانتخابات مع بقية الأحزاب المصرية.
٣. انتخابات عام ١٩٩٥ فاز فيها مرشح واحد من اصل (١٥٠) مرشح.
٤. انتخابات عام ٢٠٠٠ فاز فيها (١٧) مرشح من اصل (٧٠) مرشح.
٥. انتخابات عام ٢٠٠٥ فاز فيها (٨٨) مرشح من اصل (١٥٠) مرشح من أصل (٤٤٠) مقعد [٤٨].

والجدول التالي يوضح هذه المشاركات وكما يلي:[٤٩]

العام	الأربعينات	السبعينات	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
عدد المرشحين	مشاركة فردية البنا عدد من	مشاركة فردية	تحالف مع الوفد	تحالف مع حزب العمل	مقاطعة	١٥٠	٧٠	١٥٠

	الإخوان غير معلوم			والأحرار				
الفائزين	لا يوجد	(٢) ١- صلاح أبو إسماعيل ٢-حسن الجمل	٩	٣٧	=	(١) علي فتح الباب	(١٧) أصبحوا (١٦) بعد خروج حشمت	٨٨

المبحث الثالث

البرنامج الإصلاحي للإخوان المسلمين:

لم يكن دعاة الاتجاه الإسلامي استثناء من القاعدة فيما يخص مسألة الإصلاح، التي أصبحت مطلباً مهما في الوطن العربي، فانضموا إلى مجموعة المطالبين بدفع عجلة الإصلاح والتغيير، فقدموا مبادرات للإصلاح والتي كانت أهمها تلك التي أطلقتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر في عام ٢٠٠٤، والتي سنعود إليها بشيءٍ من التفصيل لاحقاً، وما عدا ذلك لم يسمع أحدا عن مبادرات أخرى تبنتها قوى إسلامية أخرى بشكلٍ واضح ومحدد(٥٠).

وكما هو معروف فان جماعة الإخوان تهدف إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي شامل في مصر وكذلك الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين والعراق، وتسعى الجماعة من خلال الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد والأسرة، فالمجتمع ، ثم الحكومة ، فالدولة ، وفقاً للأسس الحضارية للإسلام (٥١).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان لحركة الإخوان المسلمين منذ نشأتها برنامج سياسي واضح للإصلاح ؟ الكاتب (محمد حسنين هيكل) يرى أن البنَّا عندما كان يُسأل عن برامجه كان يُجيب إجابات غامضة حول أفكاره وبرامجه السياسية، مذيلاً أيَّ إجابة بأنه عندما يحين الوقت سيعلن رأيه وأفكاره الإصلاحية، إلا أن الدكتور (علي ليله) – أستاذ النظرية الاجتماعية وعالم الاجتماع المعروف– يُخالف هذا الرأي تمامًا ويرى أن البنَّا وجماعته لهم برنامج واضح، ونظرية مقنعة وأفكار أساسية توضح نظرتهم للتغيير، لكنها تستند حسبما يشير في إحدى دراساته على المواثيق والأفكار الإسلامية، فمن غير الممكن أن تلتف هذه الأعداد على فكرة دون أن تكون لديها ما يقنع.. ما يجيب على تساؤلاتهم [٥٢].

تعد المبادرة التي طرحها الإخوان خلال مؤتمرهم الخامس في ثلاثينيات القرن الماضي الأساس الفكري والحركي، الذي بنا عليه الإخوان سلسلة البرامج والمبادرات الإصلاحية، التي قدموها لإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر، وهي في نفس الوقت تعتبر المؤشر، الذي يؤكد مدى وعيهم السياسي والفكري في تلك الفترة المبكرة، فالاخوان من أوائل التيارات الإسلامية التزامًا بالنظام النيابي، بل وعبر محاولات عديدة شرعوا في تحقيقه من خلال "النضال الدستوري "وهو المصطلح الذي أطلقه البنَّا إقراراً منه بأهمية مباشرة العمل السياسي الحزبي من أجل التغيير والتأثير، ومن أجل تأكيد التزام الإخوان بالوسائل الشرعية في العمل السياسي[٥٣].

يرى الإخوان أن الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي والأساس لكل أنواع الإصلاح، ويتلخص هذا الإصلاح في ضرورة إجراء انتخابات تشريعية تكفل ضمانات الحياد والنزاهة، وتشرف عليها السلطة القضائية إشرافاً كاملاً. لقد هيأ الإخوان أنفسهم وأعلنوا استعدادهم للالتزام بقواعد الديمقراطية، ورغم انه لا توجد موانع دستورية أو قانونية من أن يكون للإخوان حزبهم ووجودهم الدستوري والقانوني، إلا أن السلطة الحاكمة لا تريد أن تفسح للإخوان ولو موطئ قدم داخل التجربة الديمقراطية، لسبب وجيه ومقنع لان الإخوان طرف قوي في المعادلة السياسية[٥٤].

يقول أحد الكتاب لسان الإخوان:" إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاماً جمهورياً

برلمانياً دستورياً ديمقراطياً في نطاق مبادئ الإسلام، كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليًّا وخارجيًّا، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على الندِّية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوى السياسية إليها"(٥٥).

عندما طُرحت فكرة الإصلاح الدستوري وتغيير الدستور، كان رأي الإخوان أن الإصلاح السياسي يجب أن يتقدم على أي إصلاحٍ دستوري، ذلك لأن الدستور في جوهره يعكس توازن القوى في المجتمع والاتجاهات الرئيسة فيه، ويرسخ المقومات الأساسية لذلك المجتمع. وفي ظل غياب الحريات وفرض حالة الطوارئ والقيود المفروضة على الأحزاب والقوى السياسية، فإن أي تعديلاتٍ دستورية سوف تعكس الرؤية الأحادية للنظام، ويكرِّس الاستبدادَ والفسادَ ويجمع بين السلطة والثروة في يد نخبةٍ ضيقةٍ، ويُهدر حقوق المواطنين ويزيد من حرمان الطبقات الوسطى والفقيرة(٥٦).

في ضوء ما سبق فان شروط نجاح التغيير والإصلاح، والانتقال من الاستبداد إلى الحرية المنشودة في الدول العربية عامة ومصر خاصة تتلخص في خمسة شروط:

أولاً: قدرة القوى السياسية المعارضة على بناء إجماع فيما بينها، ودخولها معترك التغيير دون نوازع أنانية، على أساس تحرير الشعب لا حكمه، والمشاركة في السلطة لا الاستئثار بها، والنظر إلى الاستبداد على أنه العدو، وتجاوز الخلافات مع شركاء معركة التغيير.

ثانياً: تحرير مطالب واقعية تتمحور حول الحرية التي تفتح الباب للجميع دون استثناء أو إقصاء، وصياغة تلك المطالب في خطاب سياسي بسيط وعملي ومفهوم تستوعبه الجماهير وتلتف حوله، وتستعد للتضحية من أجل تحقيقه.

ثالثاً: التصميم والمتابعة لبرنامج التغيير دون كلل، والاستعداد للاستمرار فيه حتى النهاية.

رابعاً: قدرة القوى الداعية إلى الإصلاح والتغيير على تحييد الجيش من المعترك السياسي. فالجيوش في الدول العربية اليوم هي خط الدفاع الأخير عن الاستبداد، وهي أقوى

عثرة في وجه التغيير. ولا أمل في التغيير إلا بتحييدها، أو إقناع قادتها بالتحيز إلى مطامح الشعب ضد الاستبداد.

خامساً: تحييد القوى الدولية، فقد طال عمر الاستبداد في الدول العربية أكثر من أي استبدادٍ آخر في العالم. ومن أسباب ذلك أنه يحتمي بقوى دولية ذات نفوذ وامتداد عميق في دولنا، ويكون تحييد القوى الدولية بإقناعها بالتخلي عن المستبد، أو بإرغامه على قبول التغيير بعد أن تميل كفة القوة لصالح الشعب[٥٧].

وقدر تعلق الأمر بالإصلاح قدم المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف في آذار/ مارس ٢٠٠٤ مبادرة شاملة بين فيها المبادئ العامة للإصلاح من وجهة نظر الإخوان في مصر تضمنت ما يلي:

١. الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها الحقَّ في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا إذا استمدت من إرادة شعبية حرة صحيحة.
٢. الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
٣. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.
٤. تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترَف بها.
٥. تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، واعتبار حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
٦. تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به[٥٨].

في هذا السياق يقول الشيخ (يوسف القرضاوي) الداعية المعروف بالتعددية السياسية، واشترط لاكتساب الأحزاب الشرعية في المجتمع الإسلامي أن تلتزم بأمرين هما: أولاً أن تعترف بالإسلام عقيدةً وشريعة، ولا تعاديه وتتنكر له، ثانياً:

الأ تعمل لحساب جهة معادية للإسلام. وهناك مخرجات شرعية اعتمدها بعض الكتاب في هذا الجانب، ففي الوثيقة أو الصحيفة التي وضعها النبي (محمد) صلى الله عليه وسلم، لتنظيم شؤون الدولة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين وهم اليهود، قد تضمنت أن اليهود امة، وان من تبعنا منهم فلهم النصرة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وانه عند الاختلاف يرد الأمر إلى الله والرسول. لهذا فالشرط الوحيد للسماح بتكوين الأحزاب، أن يتضمن منهاجها الالتزام بالإسلام باعتباره المصدر الرئيسي للتشريع، لهذا اكتفى الإخوان المسلمون في بيانهم الصادر عن التنظيم العالمي للإخوان: بان تكون التعددية في ظل دستور ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والدستور الأسمى[٥٩].

٧. تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو اللجوء إلى التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
٨. تأكيد حق التظاهر السلمي.
٩. تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حُرًّا، ولمدة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها ونزاهة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.
١٠. ضمان حق كل مواطن ومواطنةٍ في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توفرت فيها الشروط العامة التي يحددها القانون.
١١. ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت فيها الشروط العامة التي يحددها القانون.
١٢. إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًّا سياسيًّا كسائر

الوزراء.

١٣. أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما نصَّ عليه الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

١٤. تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسئولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

١٥. إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

١٦. الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية العسكرية.

١٧. القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقرات أجهزة الأمن الشرطة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.

١٨. إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتَبَنِّي مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُرفع من قيمة أداء المهن الحرة، وان يحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني [٦٠].

وقد ارتبطت هذه المبادرة التي أطلقتها الجماعة في حيثياتها ضمنياً بعدة أسباب كانت وراء إعلان الإخوان لها، أبرزها أن " المنطقة العربية والإسلامية تشهد اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل فرض تغيير عليها من الخارج بالقوة حيناً وبالضغوط الشديدة أحيانًا أخرى"، فضلاً عن "عدم تجاوب الحكومة المصرية مع المطالب الوطنية التي عرضها الإخوان المسلمون مع كل القوى الوطنية منذ عام ١٩٨٧ وحتى اليوم"(٦١).

المبحث الرابع

ردود أفعال الإخوان على الانتقادات الموجهة لهم:

واجهت الجماعة اتهامات متكررة من جهات عديدة وكان لها ردود على هذه الانتقادات . وابرز الانتقادات التي وجهت الى الجماعة وردت عليها، أنها ترفع شعارات وليس لديها برامج، فردت على ذلك في الفترة الأخيرة بوضع وتوزيع برنامج انتخابي سياسي واضح يركز على "المرجعية الإسلامية والآليات الديمقراطية في الدولة المدنية الحديثة"،ويحدد هدفه في الإصلاح والتغيير(٦٢).

كذلك حرصت الجماعة على الرد على ما نُشر عن إثارتهم الفتنة أو استخدام شعارات دينية في الدعاية الانتخابية، باتخاذ مواقف عملية تتلخص في إصدار بيانات توضح ما يثار من شائعات، فتعامل الإخوان بهدوء مع الضجة التي أثيرت حول اعتبار شعار (الإسلام هو الحل) شعار انتخابي ديني مخالف، واتخذت شعارات بدلاً منه مثل (اشهد يا زمان إحنا الإخوان) (والإخوان أمل الأمة) في محاولة للالتفاف على الشعار الذي أصبح مرفوضًا رسميًا، ومع هذا فلم يتخلَّ الإخوان عن شعار الإسلام هو الحل. كما حرصوا في مسيرات خاصةً في الأحياء ذات الكثافة السكانية القبطية (المسيحية)على ترديد شعارات صريحة تطمئن أصحابها بهدف نفي ما يثار حول شعار الإسلام هو الحل وأن معناه استبعاد الأقباط، مثل شعار: "نصون العهد ونرعى الذمة للأقباط أبناء الأمة"(٦٣).

ولكي تدلل الجماعة عن تغير أسلوبها في العمل السياسي أطلقت موقعها الإلكتروني (الرسمي)، والذي يحمل شعارا وخطابا مغايرين تماما لشعارها وخطابها السابق

الذي اشتهرت به منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي حتى عام ١٩٩٧م، الذي أعلنت فيه الجماعة مبادرة وقف العنف. فقد غاب عن الموقع الرسمي للجماعة الشعار السابق الذي كان يتضمن السيف والمصحف والآية الكريمة: (وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ ويَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ) ورفع الشعار الجديد الذي يظهر فيه المصحف تحيطه الآية الكريمة: (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ولا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) كما غابت الأدبيات السابقة التي ظهرت في فترة الصدام مع الدولة، وارتكزت على البحث عن الأدلة الشرعية التي تؤيد رؤية الجماعة –وقتذاك– في (تكفير) بعض المؤسسات والشخصيات داخل النظام السياسي، واعتبار المواطنين الأقباط (محاربين) وتبرير استعمال العنف كآلية للتغيير[٦٤].

كانت هذه المعالجات الفكرية والإيضاحات الفقهية التي قدمها الإخوان مقدمات لمراجعات واجتهادات أخذت تطلقها الجماعة للتعبير عن حيويتها وتفاعلها مع المستجدات وما يطرأ على الساحة السياسية من منافع ومفاسد، بقدر تطلب الأمر من معالجات، معترفين ببعض الأخطاء، فظهرت كتب ناقشت هذه الموضوعات، وكان في مقدمة هذه الكتب كتاب (دعاة لا قضاة)الذي أصدره المرشد الثاني للإخوان المسلمين (حسن الهضيبي) ١٨٩١–١٩٧٣ الذي رفض خلال كتاباته فكرة الخروج على الحاكم واستخدام القوة في تغيير الحكومات[٦٥]. وفي عام ٢٠٠٢، صدرت أربعة كتب وهى: (مبادرة وقف العنف)، من تأليف عاصم عبد الماجد وأسامة حافظ، و(تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء) من تأليف علي الشريف وحمدي عبد الرحمن، و(النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين)، من تأليف علي الشريف وأسامة حافظ، و(حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين)، من تأليف علي الشريف والدكتور ناجح إبراهيم. وتلاها ثلاث كتب أخرى احدها: (نهر الذكريات)، من تأليف الدكتور ناجح إبراهيم وأسامة حافظ. ثم تبعها سلسلة جديدة من سبعة كتب، من تأليف الدكتور ناجح إبراهيم، تحت عنوان: (الإسلام وتحديات القرن العشرين).والواضح من هذه المراجعات أن الجماعة قد نبذت العنف الذي كانت مسؤولة وحدها عن حوالي (٩٠%) من أحداثه التي وقعت في مصر خلال عقد التسعينيات، بدءا من اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري السابق ١٩٩٠، وانتهاء بمذبحة الدير البحري الدامية في الأقصر في تشرين

الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧، وعادت إلى المهمة التي تأسست من أجلها، وهي الدعوة، وذلك انطلاقًا من فهم منهج الإسلام أولاً، وفهم ظروف الواقع ثانيًا، وفهم طبيعة الحركة الإسلامية نفسها ثالثًا، وليس فقط من أجل الخروج من دائرة الحصار والضربات الاستئصالية تجاهها(٦٦).

يقول كمال السعيد حبيب صاحب كتاب الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة:" إن الحركة الإسلامية المعاصرة عمرها ألان ربع قرن ويجب إعادة النظر فيها ومراجعتها وطرح رؤى جديدة تتلاءم مع واقعنا الجديد"، وللخروج من المأزق ولتخليصها من اثأر عنف العصر:

١. نبذ العنف تجاه المجتمع، لان المدركات الشرعية التي تم الاستناد إليها لممارسة العنف مشروطة بالقدرة والاستطاعة ومشروطة بقواعد الأصول.
٢. الالتفات إلى المجتمع وتحويل طاقة العنف إلى طاقة عمل تجاه المجتمع في مجالات الدعوة والعمل الاجتماعي ... إننا بحاجة إلى إيقاظ الأغلبية الصامتة فيه نحو قيم الإسلام الحقة : المشاركة، الكرامة، الايجابية، الوعي، ولا يزال المجتمع مستعدا للانخراط في العمل الإسلامي .
٣. تغيير منهج التفكير الذي ينظر إلى الأشياء، بانه ليس شيئاً واحداً متماثلاً، بل يوجد فيه الثابت والمتغير، الثابت مثل العقائد، وأحكام الحلال والحرام القطعية، والمتغير الذي يواجه أحكام السياسة والتدبير والذي يفترض اجتهاداً دائماً فطرق تحقيق الحكم في الإسلام كلها من المتغير الذي لا يجوز أن نلحقه بالثابت من العقائد والأحكام. فقبول المنازلة السياسية ضرورة لا ينبغي التردد فيها، لأنه كما يقول (كلاوزنتر)–ظهر في القرن التاسع عشر، درس العلوم العسكرية على أسس عقلية – إذا كانت الحرب هي السياسة بوسائل أخرى، فان السياسة أيضا هي الحرب بوسائل السلم(٦٧).

المبحث الخامس

مستقبل الإخوان في مصر:

تأتي أهمية التساؤلات التي يثيرها البحث بعد النجاح لجماعة الإخوان المسلمين في انتخابات البرلمان المصري لعام ٢٠٠٥ وحصولهم على (٨٨) مقعداً داخل البرلمان (٢٠% من إجمالي المقاعد، في الوقت الذي لم تحصل فيه أحزاب المعارضة مجتمعة على ربع هذا العدد، وهو ما دفع أوساط المثقفين إلى الحديث عن عواقب تولى الإخوان للسلطة والجدل الدائر حول ما إذا كان الإخوان يملكون برنامجاً أو تصوراً لما بعد الدولة أم لا؟ وعن توافق هذا التصور إن وجد مع رغبات النخبة وطبيعة الشعب المصري والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد[٦٨].

الجماعة الآن في مفترق طرق، حيث أن الظروف الدولية والإقليمية والداخلية خلال الفترة التالية للأحداث التي عصفت بالمنطقة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، نظراً لملابسات الموقف الدولي، ولمواقف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه في نفس الوقت لا يزال هناك تساؤل حول الشكل الذي يمكن أن تتطور إليه الجماعة خلال الفترة القريبة القادمة؛ بمعنى: هل ستظل جماعة ذات طابع عام إسلامي تعمل أحيانًا بالسياسية أم ستتحول إلى حزب سياسي بصورة كاملة وتلغى الجماعة على غرار تجارب حدثت في دول أخرى منها تركيا والمغرب وباكستان؟

كذلك يتوقف مستقبل الجماعة على الإجراءات والقوانين والمواقف التي تتخذها الحكومة المصرية، ليس فقط تجاه الجماعة، ولكن أيضًا تجاه كل القوى السياسية في مصر خلال الفترة القادمة. وفي كل الأحوال الجماعة ستبقى في المستقبل سواءً أكانت حزباً أم جماعة أم الاثنين، ولكن حجمها وقوتها سيتوقفان على كل العوامل السابقة[٦٩].

أن مصر كغيرها من دول العالم العربي والشرق الأوسط، تعيش الآن مرحلة انتقالية صعبة، وهي مرحلة تتسم بالحراك الشديد والسيولة في التفاعلات والمواقف والعلاقات. وفي هذا السياق يجب النظر على العلاقة الراهنة بين الدولة في مصر والإخوان باعتبارها غير بعيدة عن علاقة نفس الدولة بكثير من قوى هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، وهي تستلزم من الأطراف جميعًا، بمن فيهم الإخوان، الاعتراف المتبادل العلني،

والاتفاق على صياغة قواعد عامة لإدارة الخلاف والاتفاق فيما بينهم، والسعي المشترك نحو وضع ما يمكن تسميته "عقد سياسي جديد في مصر" يترجم في صياغة دستور جديد وقوانين جديدة لمباشرة العمل السياسي وتنظيم الحياة السياسية، على أن يكون ذلك ملزمًا للجميع. وخاصةً (الدولة) ولا يشترط ذلك بالضرورة أن يتم في غضون مدة وجيزة. فمثل تلك التغيرات الكبرى تحتاج إلى وقت ليس بالقليل(٧٠).

وعلى حد رأي احد الباحثين تعد جماعة الإخوان خزان بشري هائل، وعضويتهم المنتظمة قد تصل إلى مائة ألف، والعضوية بالتأثير قد تصل إلى مليون، والمقولة القديمة التي صاحبت حزب الوفد – عقب ثورة ١٩١٩– تعاود الترداد، كانوا يقولون وقتها لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه، وقد تجد من يقولها هذه المرة بصدد الحديث عن الإخوان وان الإخوان لو رشحوا حجراً لانتخبه الناس، مع ذلك فان الأمر مرهونا بالظروف الموضوعية في مصر ومدى موقف السلطة الحاكمة من هذه المتغيرات (٧١).

فاز الإخوان في انتخابات ٢٠٠٥ بخمسةِ مقاعد البرلمان، وكان بوسعهم أن يفوزوا بما هو أكثر، وفي تصريحات لاحقة اعترف احمد نظيف رئيس الوزراء المصري بالتزوير الذي جرى، وقال – طبقا لتقارير أمنية على ما يبدو– أن الإخوان كان بوسعهم الفوز بمائة وعشرين مقعداً، لاحظ أن عدد مقاعد البرلمان يصل إلى (٤٥٤) عضوا، وعشرة منهم بالتعيين الرئاسي، وبحسب تصريحات نظيف الأمنية، كان بوسع الإخوان الحصول على نسبة تقترب إلى (٣٠%) من مقاعد البرلمان، والنسبة قريبة من المدى الحقيقي لنفوذ الإخوان في الشارع. ونتصور ان بوسعهم كسب ثلث مقاعد البرلمان لو جرت الانتخابات حرة، وبالطريقة الفردية السارية الآن، وقد تزيد لو جرت انتخابات حرة بطريقة القوائم النسبية، وهو ما يعني أن بوسع الإخوان – على أفضل تقدير– الحصول على (٤٠%) من أصوات الناخبين(٧٢).

في ضوء ما سبق، هناك عدد من الاحتمالات التي يمكن أن يتحرك الإخوان وفقها في المستقبل المنظور:

الاحتمال الأول: التحول كلياً إلى حزب سياسي، مع وجود جمعية أهلية تمارس دوراً اجتماعياً واقتصادياً، ليس لها علاقة بالحزب، وهذا الاحتمال يلقى تأييداً من التيار الإصلاحي داخل الجماعة، وهو تيار ضعيف.

الاحتمال الثاني: أن تظل الجماعة جسداً برأسين، بتأسيس حزب يكون جزءاً من الجماعة، وليس مفصولاً عنها، وذلك بشكلٍ مؤقت إلى أن تصبح هناك حياة ديمقراطية سليمة في مصر، حينئذٍ يمكن أن تتحول الجماعة كلية إلى حزب.

الاحتمال الثالث: حزب من داخل الجماعة على غرار التجربة الأردنية (جبهة العمل الإسلامي) بحيث يكون الحزب جزءا من الجماعة وبشكل مستمر ودائم، كما لو كان ذراعها السياسي، وهذا التصور تؤيده غالبية القيادات المحافظة في الجماعة وهو الخيار الأكثر ترجيحاً وهو يتوقف على العلاقة مع النظام السياسي ومدى تقبله ذلك وإمكانية الاعتراف به.

وهناك احتمال بديل للخيارات السابقة، وهو خيار حزب العدالة والتنمية المغربي الذي انبثق عن جمعية التوحيد والإصلاح المغربية عام ١٩٩٨، حيث تمر الجماعة بمرحلة انتقالية تبدأ بصيغة جمعية أهلية، إلى أن يتم تغيير البنى الفكرية والتنظيمية والهيكلية للجماعة، بحيث يصبح أعضاؤها مؤهلين للانخراط في بناء حزب سياسي على أسس مدنية وليست دينية، وحتى حدوث مثل هذا يمكن للجماعة العمل على تأهيل و"تسييس" أعضاءها كي يصبحوا أكثر قدرة على إدراك كلفة العمل السياسي بأبعاده النظرية والعملية[٧٣].

خاتمة:

لم تكن قضية الإصلاح طارئة على فكر الإخوان، لان الحركة تبنت مسألة الإصلاح منذ نشأتها، وجعلتها في باكورة أعمالها، وارتبط ذلك ارتباطاً عضوياً (بألف باء) الحركة.

اعتمدت الجماعة في دأبها للإصلاح على التدرج في تنفيذ برامجها الإصلاحية، فبدأت بالنهوض بالفرد فالمجتمع ثم الدولة، وفي المحصلة كان دخولها معترك التغيير على

أساس تحرير الشعب لا حكمه، والمشاركة في السلطة لا الاستئثار بها والنظر الى الاستبداد على أنه العدو.

اشترك الإخوان المسلمون في مصر في الانتخابات البرلمانية وفي دورات انتخابية عدة، وحققت الجماعة نتائج طيبة من خلال التحالفات مع أحزاب أخرى وذلك في عام 1984وفي الدورات الانتخابية التي تلت ذلك التاريخ، وكان أخرها وأهمها انتخابات عام 2005، حيث حصلت الجماعة على (88) مقعداً أي بنسبة ثلث مقاعد مجلس الشعب، ومن الطبيعي أن تلقى الجماعة تأييداً من طرف من المجتمع المصري، ومعارضة طرف أخر ضم الحكومة والحزب الوطني الحاكم.

استغل نواب الجماعة وجودهم في البرلمان فكانت مشاركتهم في مناقشات البرلمان لها أهميةً خاصة، فقدموا عدداً من المشاريع والمبادرات الإصلاحية، وكان أهمها المبادرة التي أعلنت عنها الجماعة على لسان المرشد العام محمد مهدي عاكف عام 2004 والمتضمنة للمبادئ الإصلاحية العامة من وجهة نظر الإخوان .والتي تعتبر مؤشراً يؤكد على مدى وعيهم السياسي والفكري.

وانطلاقاً من قناعات الإخوان بالتجديد تمشياً مع (فقه المصالح)، أخذت الجماعة بفتاوى جديدة اتبعت فيها أسلوب الحوار والمشاركة في العمل السياسي الذي يقصد به : القبول بمنطق التعامل مع الأخر، أي بمعنى التعامل مع النظام السياسي من خلال قواعده واعتبار ذلك جزءاً من متطلبات الدعوة، والتراجع عن العنف وأسلوب القوة. والتعامل هنا مع النظام ليس يعني بالضرورة موافقته على كل ما يفعل، وإنما يعني العمل من خلال المعارضة وتصحيح العمل.

يبقي مستقبل جماعة الإخوان السياسي مرهوناً بعلاقتها مع النظام، وعلى الإجراءات والقوانين الدستورية والتغييرات المرجوة فيها، على أن يترجم ذلك في صياغة دستور جديد يلبي حاجات المرحلة الجديدة وينظم الحياة السياسية ، واعتماد إستراتيجية جديدة قائمة على الاعتراف المتبادل، والاتفاق على صياغة قواعد عامة لإدارة الخلاف والاتفاق بين الفرقاء السياسيين على اختلاف انتماءاتهم والسعي المشترك نحو وضع ما يمكن أن نسميه (بالعقد الاجتماعي).

لذلك يجد الباحث في هذا الجانب ضرورةً لاعتماد صيغة قانونية متقدمة لوضع حد لإشكالية اعتراف السلطة بحركة الإخوان المسلمين وكافة الحركات السياسية المعارضة، بشرط التزام تلك الأحزاب والحركات بالقوانين العامة المتفق عليها، ووضع آليات عمل تشرف عليها جهات قضائية مستقلة، للخروج من حالة الاحتقان السياسي والإرباك والتنافس.

من خلال قراءة الخارطة السياسية في مصر ومراقبة الحراك السياسي فيها نجد أن هناك فرصة كبيرة أمام الإخوان المسلمين للوصول إلى سدة الحكم، وهي نتيجة طبيعية ممكن أن تتحقق لأي حزب سياسي بحجم الإخوان المسلمين وفي أي بلد، لكن اعتماد الحكومة على وسائل الضغط والإبعاد لجماعة الإخوان وعدم إعطائها فرصة، شكل عائقاً أمام تحقيق ذلك، مما يخلق حالة من التعاطف الجماهيري معها، لاسيما أن الجماعة تعد من الحركات السياسية والفكرية التي تمتلك تاريخ طويل وتستند إلى قيم وتعاليم الإسلام ، ومما يعزز ذلك ميل المجتمع المصري إلى القيم الدينية (فهو مجتمع متدين).

فإذاً كانت الفرصة غير مؤاتية في الوقت الحاضر لاعتبارات: منها أن نظام حسني مبارك، يعد إذا جاز التعبيرامتدادً طبيعياً لشكل وطبيعة الحكم الناصري، وحكم الرئيس السادات الذي التزم بمعايير الثورة وقيمها، فمن الصعب جداً لدى النظام الحالي التخلي عنها والتخلي عن السلطة، لكن تبدو الفرصة مواتية أكثر بعد زوال حكم الرئيس حسني مبارك، عندها تكون التوقعات مبررة حين يقال: أن الأبواب ستفتح على مصراعيها أمام جميع الأحزاب والحركات بما فيها حركة الإخوان المسلمين.

الهوامش والمصادر

(*) صدر قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية في مصر والذي تحول بمقتضاه النظام السياسي في مصر رسمياً إلى التعددية الحزبية. ومنذ ذلك الحين بدأت تنشأ الأحزاب وتزداد حتى أصبح عدد الأحزاب المرخصة (٢٤) حزباً في الوقت الحاضر، منها حزب الجبهة الديمقراطية، و

الحزب الجمهوري الحر وغيرها، بينما لم تحصل أحزاب أخرى وحركات سياسية مماثلة على اعتراف رسمي مثل جماعة الأخوان المسلمين. ينظر:"الحياة الحزبية فى مصر"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/background

(*) تدفع الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً مساعدات مادية لمصر منذ عام ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاقية(كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل.وظلت هذه المعونات بمثابة ورقة ضغط ضد المصريين. كلما اختلفت السياسة المصرية مع السياسة الأمريكية بشأن أي قضية خارجية وأحيانا داخلية، تبدأ الأصوات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة في التلويح لمصر بورقة المساعدات الأمريكية لمصر كواحدة من آليات الضغط على صانع القرار السياسي المصري. وهذه المساعدات لا تدخل للميزانية المصرية مباشرة وتكون مصر حرة في التصرف فيها، ووفقا لتقرير هيئة المعونة الأمريكية عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)، فإن قيمة برامج المساعدات الأمريكية لمصر بلغت (٢٤.٧) مليار دولار على مدار خمسة وعشرين عاما، أي بما يعادل أقل من مليار دولار سنوياً. **ينظر**"**هل يمكن** لمصر **أن تستغني عن** المساعدات **الأمريكية؟**" شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?

(١) أحمد منيسي، "الإصلاح السياسي في مصر..الطريق الوعر"، الجزيرة نت، المعرفة، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6A84D05

(٢) هيفاء احمد محمد، "الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الأخيرة"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدويلة، جامعة بغداد، كانون الأول ٢٠٠٦، ص١٨٩.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنا، الحركة الإسلامية والحقوق والحريات العامة، تحرير إبراهيم غرايبة، مركز دراسات الأمة، (سلسلة تنظيم المعرفة:١عمان ،٢٠٠٢)، ص٩٦ .

(*) انشيء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين عام ١٩٧٨ ، بمدينة اخن بألمانيا، واشرف على إنشائه وولي رئاسته ملياردير الإخوان المعروف يوسف علي ندا ، وهدفه الأساسي هو نشر المباديء الاخوانية على المستوى العالمي، ويرى ان جماعة الإخوان حركة واحدة وان تنظيماتها الموجودة في الدول العربية ما هي إلا أجنحة لهذه الحركة الواحدة ومن هنا تتأكد ضرورة الالتقاء بين هذه التنظيمات ووضع خطط للتنسيق المدروس فيما بينها. ينظر جمال شاكر ألبدري، السيف الأخضر الأصولية الإسلامية المعاصرة، (صفحات للدراسات والنشر ، دمشق، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٧.

(٤) طارق ديلواني، "التنظيم العالمي للإخوان..ورؤيته الإصلاحية..مناورات تكتيكية أم تحولات إستراتيجية"، مجلة العصر، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.

(٥) شارل فؤاد المصري، "أول صحفي مسيحي مصري يجري حوارًا مع مرشد الإخوان المسلمين مهدي عاكف: لا نستطيع فعل شيء ضد النظام حتى لا تسيل دماء المصريين"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:

http://montada.alwasatparty.com/photo.aspx?ID

(*) حسن احمد عبد الرحمن ألبنا، ولد في المحمودية بمصر عام ١٩٠٦م، لأسرة بسيطة فقد كان والده يعمل مأذونا، تخرج من دار العلوم عام ١٩٢٧، وعين مدرسا في مدينة الإسماعيلية عام ١٩٢٨، وفي اذار/مارس من العام نفسه تعاهد مع ستة من إخوانه علي تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية. ترك مهنة التدريس عام ١٩٤٦ ليتفرغ لإدارة جريدة الشهاب. اغتيل عام ١٩٤٩.ينظر:"حسن البنا"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: ويكبيديا الموسوعة الحرة،

http://ar.wikipedia.org

(٦) عصام العريان، الحركة الإسلامية والانتقال الديمقراطي التجربة المصرية في ربع قرن،ط١، (دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٤)، ص١٨.

(٧) ياسر الزعاترة، "دستور مصر والإصلاح في العالم العربي"، صحيفة الوقت، عدد ٣٩٨، ٢٥ آذار/مارس٢٠٠٧، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www. alwaqt.com

(٨) عمر الشوبكي، " تعديلات المادة ٧٦ والإصلاح السياسي في مصر"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D7997F6E

(٩) حسن أبو طالب، "قوى المعارضة وقضية الإصلاح في مصر"، الجزيرة نت المعرفة، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net

(١٠) عصام العريان، "شبهات وردود حول حركة الإخوان المسلمين"، شبكة فلسطين للحوار ،شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.paldf.net/forum/showthrea

(١١) احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،(بيروت، ٢٠٠٤) ،ص٨٧.

(*) في البداية كان إسهام الرئيس السادات له أثر ايجابي على نشاط الإخوان وانتشارهم وتطور حركتهم على المستوى الشعبي، في محاولة منه للاستفادة منهم في ضرب الحركات اليسارية والناصرية على اثر طرده الخبراء السوفيت وقطعه العلاقات بالاتحاد السوفيتي وتوجهه نحو الغرب. . OZLEM TUR KAVALY, ISLAMIC MOVEMENTS IN THE MIDELE EAST: EGYPT AS A CASE STADY, PEACEPTIONS JURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS, Dec.2002.vol VI (6), Nu, 4, p 31.

(١٢) سعيد الشهابي، "إخوان مصر وإشكالية الإصلاح من الداخل"، نادي القلم الليبي شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1670

(١٣) همام عبد المعبود، "حوار مع ضياء رشوان"، صحيفة السبيل، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.assabeel.info/inside/article.asp?newsid=8290sion=80

(14) OZLEM TUR KAVALY, op.cit.p31.

(١٥) إبراهيم، الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية، المصدر السابق،ص٩١.

(١٦) عبد الله محمد، "الإخوان ومسيرة الإصلاح السياسي في مصر"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.ikhwanonlin.org/article.asp?artiD-5368&SecID-.

(١٧) مجاهد علي، "أبو الفتوح: عرض مبارك للإخوان بالانضمام للأحزاب (هزلي) ويشبه العمل في "طابونة" "، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.forums.ikhwan.net

(١٨) محمد مهدي عاكف، "حوار شامل مع المرشد العام للإخوان، الاعتقالات الأخيرة للتغطية على التعديلات الدستورية"، أرشيف منتديات الجزيرة توك شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.egyptwindow.net/image2/aakef2.jpg:/htm.

(١٩) "حوار مع القيادي في جماعة الإخوان عصام العريان، حول مستقبل العلاقة بين الإخوان والسلطة"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.islamonline.net/livefatwa/arabic/browse.asp

(٢٠) محمد مهدي عاكف، "حوار شامل مع فضيلة المرشد العام للإخوان"، المصدر السابق.

(٢١) محمد حسين، "حوار مع رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان"، على شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي
http://www.miniaonline.com/show.php?topic=27&id=65

(٢٢) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، ج٢، (دار الدعوة، الإسكندرية)، ١٩٨١ ، ص٣٨٢.

(٢٣) هاني ألملاذي، "الصراع بين الإخوان والسلطة في مصر"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.malazi.com/index.php?d=95&id=304.

محمد مورو، اللعبة التقليدية بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.islamtoday.net/albasheer/show-articles content.

(٢٤) "مبادرة سياسية لنواب الإخوان بمصر تتيح لمسيحي تولي رئاسة الدولة"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: العربية نت.
http://www.alarabiya.net/articles/2006/09/13/27431.html H

(*) ظهرت حركة كفاية على الساحة السياسية المصرية في صيف عام ٢٠٠٤ .. في شكل تجمع لمجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة .. وعارضوا بشدة أي محاولات لتوريث الحكم لنجله مبارك. ينظر:"هل تتحول حركة كفاية إلى حزب؟" شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.egypty.com/top4/kefaia_opposition.asp

(٢٥) احمد بهاء الدين شعبان،" برنامج الإخوان ليس الحل"، الحوار المتمدن، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12342h

(٢٦) محمد حسين، "عبد المنعم أبو الفتوح: الإصلاح السياسي في مصر يعني رحيل مبارك"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http:/www.islamtoday.net.

(٢٧) هشام جعفر، "تجربة الحركة الإسلامية في مصر"، مجلة قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٨، ص ٣٩.

(٢٨) محمد، الإخوان ومسيرة الإصلاح السياسي في مصر، المصدر السابق.

(٢٩) عصام العريان، الحركة الإسلامية والحقوق والحريات، المصدر السابق،ص٢١.

(٣٠) "عطاء الإخوان السابق، الإخوان و٦٧ عاما من الانتخابات"، المنتدى الإسلامي العام– موقع الدي في دي العربي، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://dvd4arab.com/archive/index.php

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(*) تأسس في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ امتداداً لحركة (مصرالفتاة) التي تم تأسيسها عام ١٩٣٣ علي يد الزعيم أحمد حسين، وتحولت إلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٣٩، ثم إلي الحزب الاشتراكي عام ١٩٤٩، وتم حلها مع باقي الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣، وجرت إعادة التأسيس في عام ١٩٧٨. ينظر، حزب العمل المصري، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki%D9.

(٣٣) محمد، الإخوان ومسيرة الإصلاح السياسي في مصر، المصدر السابق؛ همام عبد المعبود، المصدر السابق.

(٣٤) هشام جعفر، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣٥) عامر سلطان قادر، مفهوم الديمقراطية لدى الحركات والتنظيمات السياسية في المشرق العربي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة الموصل،٢٠٠٤،ص ١٣٦.

(٣٦) هشام جعفر، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣٧) الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، المصدر السابق.

(٣٨) "انتخابات 1987 ميلاد شعار الإسلام هو الحل"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، www.barlaman.com

(٣٩) بشار حسن يوسف، "المرأة في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي" ، بحث مقبول للنشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ٢٠٠٨، ص١٦.

(٤٠) هشام جعفر، المصدر السابق، ص٤٣.

(٤١) "مجموعة الـ(17)أزعجت النظام ..فأطاح بعزب وحشمت تاريخ الإخوان في البرلمان"، متاح على الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان:

www.barlaman.com

(٤٢) سداد مولود، الانتخابات المصرية: دلالات الإخفاق، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥٤، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٤٣) "هل يصل الإخوان المسلمون في مصر إلى السلطة"؟ منتديات الجزيرة توك، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.phphtm

(٤٤) محمد جمال عرفة،" برلمان٢٠٠٥ يكرس صعود الإخوان السياسي"، شبكة المعلومات العالمية متاح على الموقع التالي: إسلام اون لاين،
http://hiedge.org/arabic/politics/2005/11/article.htm

(٤٥) خليل العناني، "الإسلاميون ومبادرات الإصلاح.. رؤية تحليلية"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://jazad.aljazeera.net/jazcommerce/Redir.aspx?.htm

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) شعبان، المصدر السابق.

(٤٨) العريان، الحركة الإسلامية، المصدر السابق.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) سيد يوسف، "رؤية الإخوان للإصلاح السياسي ج١"، شبكة المعلومات العالمية متاح على الموقع التالي:
http://sayedyusuf00.maktoobblog.com

(٥١) "البرنامج الإصلاحي لدى الإخوان"، الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، المصدر السابق.

(٥٢) محمد، الإخوان ومسيرة الإصلاح السياسي في مصر، المصدر السابق؛ همام عبد المعبود، المصدر السابق.

(٥٣) المصدر نفسه

(٥٤) توفيق يوسف الواعي، الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين دراسة تحليلية ميدانية موثقة، مكتبة المنار الإسلامية، ط١، (الكويت، ٢٠٠١)، ص٥٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٥٦) العريان، الإصلاح السياسي قبل الدستوري،

(٥٧) محمد ابن البيطار الشنقيطي، "مظاهرات مصر.. هل استعاد الإخوان بريقهم"؟ المعرفة، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D7BE319c-6AA3-428A.htm

(٥٨) "مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر"، القاهرة -خدمة قدس برس 03/03/2004، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://kefaya.org

(٥٩) الواعي، المصدر السابق.ص٥٥.

(٦٠) مبادرة المرشد العام، المصدر السابق.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) شعبان، المصدر السابق.

(٦٣) حمدي عبد العزيز، "الجماعة الإسلامية بمصر: لا توبة ولا صفقة"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي، **إسلام اون لاين:**
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?

(٦٤) العناني، المصدر السابق.

(٦٥) حسن الهضيبي، دعاة لا قضاة، (د.م،١٩٧٧)، ص٤٧.

(٦٦) عبد العزيز،المصدر السابق.

(٦٧) كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، مكتبة مدبولي، ط١، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ص ٤٨، ٤٩ .

(٦٨) "هل يصل الإخوان المسلمون في مصر إلى السلطة"؟ المصدر السابق.

(٦٩) **ربا فياض،** "حوار مع ضياء رشوان **الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية حول:** الإخوان المسلمون والإصلاح السياسي في مصر"، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي، **إسلام اون لاين.**

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) عبد الحليم قنديل،" هل يحكم الإخوان مصر"، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي،
http://www.arabrenewal.org/articles/10221/1/aa-iIBa-CaCIaeCa-aON/OYIE1.html

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) سمير حسين، "الإخوان.. وثيقة دخول للمأزق"، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي، **إسلام اون لاين**
http://www.islamonline.net.